الحريات أولا

الحملة الوطنية من أجل عراق ديمقراطي متحضر

العدد (1985) السنة الثامنة -السبت (11) كانون الأول 2010

http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

المقالات المنشورة في هذا الملحق تعبر عن وجهة نظر كتابها

الحريات والقوانين الموروثة

عدي حاتم

يتذرع مجلس محافظة بغداد ورئيسه كامل الزيدي بان قراراته هي تطبيقا لقوانين نافذة موروثة من النظام السابق، وهنا يجب تذكيرهم انه اذا كانوا يريدون تطبيق جميع قوانين وقرارات صدام التي يعتقدون انها مازالت نافذة لانها لم تلغ بقانون، فماذا سيقولون بالقانون الذي اصدره صدام ضد حزب الدعوة الذي حكم بالاعدام على كل من ينتمي الى هذا الحزب او يتعاطف معه، هل سيشمل بالتفعيل لانه لم يلغ!. قبل الجميع بالتغيير في العراق الذي كان مشرطا بتطبيق الديمقراطية، واعلنت الاحزاب الدينية في بداية التأسيس لعهد جديد عام ٢٠٠٣ انها لاتريد اقامة دولة دينية، وعلى هذا الاساس انطلق العراق في مسيرة سميت»بالتحول نحو الديمقراطية»، تحميها ٨ قرارات من الامم المتحدة و»العهد الدولي مع العراق»التي وقعتها حكومة المالكي الاولى وصادق عليها البرلمان العراقي السابق، ويشتمل هذا»العهد»على فصل خاص بالحريات لايختلف عن ما موجود في الدول الديمقراطية الاخرى، وصدق الشعب هذا الكلام وكان هو عقده مع حكومته، وعقد اهالي بغداد مع حكومتهم المحلية في ان يحموا النظام الديمقراطي الوليد لا ان ينقلبوا عليه بذريعة حماية الاعراف والتقاليد وتطبيق الشريعة، لم يتم اختيار الزيدي ومجلس محافظة بغداد ليعلموا الناس الحلال من الحرام، او ان يتحولوا الى»اولي أمر»يملون على الناس أفعالهم ويعاملونهم كالاطفال يحددون لهم ملبسهم ومأكلهم ومشربهم. وعلى شرط الديمقراطية التي عمادها الحريات المدنية وافق الزيدي وحزبه وأقسموا بالدفاع عنها وبحماية التحول نحوها وعدم عمل اي شيء يتنافى معها، لكن لاتفسير لهذا الانقلاب المفاجئ.

ان محاولة احياء قوانين صدام التي تصادر الحريات الشخصية والعامة هو امر خطير للغاية، يهدد هامش الحرية الضيقة أصلا التي انتزعها الشعب بدماء مئات الالاف من ابنائه واهدار ثرواته، كما انه يجعل الحلم بدولة مدنية على المحك اذا لم تكن هناك وقفة حقيقية تجبر مجلس محافظة بغداد على العودة عن قراره وعلى احترام الحريات وتعزيزها، لان القوانين والنصوص الدستورية لاتحمي الحريات اذا لم يكن هناك فهم وادراك لاهميتها وضرورة حمايتها من جميع فئات الشعب. مرحلة التأسيس للدولة ديمقراطية او التحول اليها تكون قلقة وتواجه مخاطرا عديدة حتى وان كان هناك دستور مثالي وليس مواد دستورية غامضة تحتمل عدة تأويلات ويمكن تفسيرها حسب مزاج السلطة الحاكمة وكما يتفق مع مصالحها، اذا لم يكن هناك مجتمع مدني حقيقي ونخب ثقافية قادرة على تكوين مجاميع ضغط تمنع الانحراف عن المسار الديمقراطي مهما كانت الذرائع. السكوت عن قرار مجلس محافظة بغداد وتطاوله على اتحاد الادباء والمثقفين العراقيين سيجعلهم يتمادون وربما يزيلوا تماثيل ساحة كهرمانة وابو نواس وباقي شوارع بغداد بذريعة انها مخالفة لفتوى كامل الزيدي أو لفهمه للشريعة، لم نقدم التضحيات من اجل امارة طالبانية بل من اجل دول علمانية ديمقراطية تحترم رأي الانسان ومعتقده وعقله، ولاتسمح لاحد بالتجاوز عليها، وبحكومة تعمل من اجل تحقيق الامن وتحسين الواقع الخدمي والوضع الاقتصادي والصحي للناس، لا ان تفرض عليهم نوع العبادة وطريقة اختيارهم لنمط حياتهم، او ان تنصب نفسها حامية لدين او مذهب.

تأملات

شبح طلفاح يجول في بغداد!

بقلم/ رضا الظاهر

في كل يوم يقدم واقع هذه البلاد شهادة جديدة على أن مصائبها لا تنتهي. وكان آخر هذه المصائب ما فعله سدنة الفكر المحافظ من منتهكي الحريات الشخصية والعامة مساء الثامن والعشرين من الشهر الماضي. فقد اقتحمت قوة مسلحة من الشرطة والأمن السياحي وعمليات بغداد مبنى اتحاد الأدباء والكتاب في العراق الواقع في ساحة الأندلس ببغداد، وأرغمت أمينه العام على توقيع محضر اغلاق النادي الاجتماعي للاتحاد بشكل نهائي أسوة بالنوادي الليلية والملاهي والبارات.

ومن الجلي أن هذا القرار، الذي اعتبره الناطق الاعلامي للاتحاد قراراً غير حكيم ومؤشرا على محاصرة الحريات المدنية، يستند الى قرار سيء سابق لمجلس قيادة الثورة المنحل، وهو القرار رقم ٢ لسنة ١٩٩٤، حيث لم يتجرأ الطاغية، الذي أطلق حملته الايمانية المزعومة في حينه، على غلق نادي الاتحاد.

وكان من الطبيعي أن تثير الاجراءات التعسفية رفضا سياسياً وشعبياً وإدانة للانتهاكات ومطالبة بالتراجع عن القرارات والاجراءات الجائرة. وفي هذا السياق كان الاعتصام الذي نظمته صحيفة»المدى»في شارع المتنبي، والاعتصام في مقر اتحاد الأدباء والكتاب ببغداد في اليوم التالي، بمشاركة فعاليات سياسية وثقافية وإعلامية ومنظمات المجتمع المدني وانطلاق حملة إدانة في سائر المحافظات.

ومن نافل القول إن الاجراء التعسفي ينطلق من منهجية مرتبطة بثقافة التخلف وسعي قوى اجتماعية الى إشاعة وفرض وتأبيد هذه الثقافة في المجتمع سعياً للحفاظ على امتيازاتها.

والحق إن ما يجري من ظواهر حصار وانحدار بدأت بالتفاقم والطغيان لا يكشف عن قصور في الفهم أو خطأ غير مقصود، وإنما هو إجراء متعمد ومدروس يعبر عن ذهنية التحريم ومنهجية القمع الفكري.

ولا ريب أن هذه الانتهاكات التي تبدو صغيرة يمكن، اذا ما تركت دون احتجاجات منظمة ومقاومة شعبية واعية، أن تتحول الى الانتهاك الأعظم الذي يقود الى إشاعة القمع. إن الشروع بتضييق الحريات وخنق الناس ومنع الشمس من أن تدخل البيوت الآمنة وسوى ذلك من ممارسات الجور والتخلف هي السبيل المؤدي الى نفق الدكتاتورية.

ويحق لمحللين أن يتساءلوا: لماذا يسكت الحكام عن الآثام الكبرى في محافظاتهم؟ وما معنى أن يصدر قرار من جهة معينة واحدة خلافا للدستور ليكون ملزما للجميع؟ ولماذا يتخلى سياسيون»اسلاميون»، عن وعودهم ويلجأون الى ممارسات فظة مثل فرض الحجاب ومنع الاختلاط في المدارس ووجوب أن تكون عضوة المجلس البلدي برفقة محرم ومنع الموسيقى في بابل والسيرك في البصرة والترفيه في بغداد، وقائمة الممنوعات تطول؟

الله وحده يعلم متى يتوقف هؤلاء الحكام عن امتطاء القوانين حسب مشيئتهم ورغباتهم ومصالحهم الحزبية والشخصية الضيقة. فهم لا يتورعون عن انتهاك الدستور باسم الحفاظ على الأعراف الاجتماعية، ولا يطبقون القوانين الا عندما تكون ضامنة لامتيازاتهم.

×××

إذا كانت هذه هي وعود من منحهم الشعب ثقته في غفلة من زمن.. وإذا كانت هذه هي ديمقراطية»المحررين»في»نموذجهم»للشرق الأوسط»الجديد».. وإذا كان بعض ضحايا أمسنا يتحولون الى جلادي يومنا.. وإذا كان»متنفذون»يسعون الى إشاعة أجواء التخويف وكم الأفواه وغسيل الأدمغة.. وإذا كان وإذا كان وإذا كان... وأخيراً وليس آخراً إذا كان مسؤول كبير في وزارة التربية يرفض التوقيع على شراء جهاز بيانو لطلبة قسم الموسيقى لأن هذا من الموبقات.. وإذا كان مسؤول آخر يرفض الدخول الى معهد الفنون الجميلة قبل إزالة التماثيل من أروقته لأنها تذكره بأصنام الجاهلية.. فما الغريب، إذن، في أن يغلق حكام بغداد النادي الاجتماعي لمبدعي القيم الجمالية؟

العقل الذي أغلق نادي الأدباء والكتاب هو امتداد، بصيغ جديدة، لعقل الحملات»الايمانية»لطاغية العراق المقبور،»حامي المآجدات»، الذي لم يترك هو وحثالاته المنبوذة، في قصوره التي كانت تعج بالرذائل، إثماً لم يقترفوه، فكانوا مثالا للاجرام والتشوه والشذوذ، أنجب تلاميذ يتخذون من الستار ذاته، ستار الاسلام الزائف، تبريرا لفرض فكرهم الظلامي الواحد. وليهيء هؤلاء السدنة الصغار المناخ لشبح محافظ بغداد المقبور خير الله طلفاح، الذي بدأ بصبغ سيقان الفتيات لينتهي ابن اخته المقبور بحملته الايمانية الزائفة وسط حروبه واستبداده ومقابره الجماعية، كي يجول الشبح المقيت في دار السلام، ناشراً الرعب واليأس، ومنتهكا حريات الناس، ومانعاً»ناقصات العقل والدين»من السفور، وأطفال المدارس الأبرياء من الاختلاط، في سياق ممارسات تخلف لا تحصى، وأزمات مستعصية تعصف بالبلاد وأهلها المعذبين. اختفت شهرزاد مرعوبة من شبح طلفاح، وأوقفت كلامها المباح.. لكن بلاد الرافدين ستلاحق، بنورها وتنوعها الثقافي وشفافية روحها المتطلعة الى الأفق، ذلك الشبح، وتعيد شهرزاد الى مجد القصص العراقية!

إنها معركة بين النور والظلام.. ونحن، السائرين في دروب التحدي، نمضي بأملنا الى حتفهم.. بأيادينا شموع المتنورين.. ويعلم كل ذي بصر وبصيرة أن بوسع شمعة واحدة أن تبدد ظلام العالم كله!.

حريات مدنية أم فوضى قيمية؟

أ.د. سيّار الجميل

عندما تمر المجتمعات بأزمات تاريخية مريرة، تزداد فوضى القيم، ويطغى الجهلاء، ويسكت العقلاء، ويعوي المتعصبون، ويختفي الأحرار الحقيقيون.. وتقبض أنفاس الحياة من قبل المهووسين بالفتنة وزراع الأحقاد وناشري الكراهية بين الناس.. ويتسامى الكبار أمام شراسة وبذاءات الصغار الذين لا يعرفون في قاموسهم إلا الشتائم والطعن والردح.

ويا ويل العلماء إن نزلوا وجادلوا الجهلاء والمتخلفين والحمقى..نحن في العراق نعيش فوضى قيم عارمة، المثقفون الحقيقيون أصبحوا قلة، أو أقلية كما وصفهم الناقد فاضل ثامر، وفي مجتمع يأكل بعضه بعضا.. بل ويريد البعض أن يتسلق باسم الديمقراطية على الأكتاف، وهو يبحث له عن مكان تحت الشمس، فلا يجده أبدا، كونه لا يؤمن بحقوق الإنسان.. والإنسان في العراق متنوع تنوع أشجار العراق، فلا يمكن أن يعيش العراق لا على فوهة بندقية، ولا في شرعة غاب، ولا على هامش حزب واحد، ولا في عرف طائفة واحدة، ولا في تناقض بنود دستور، ولا التأرجح على بنود دستور تتناقض بين دولة دين ودولة قانون!.

إن قياس حياة العراقيين لا يمكنها أن تتم بمعزل عن اتساع الرؤية، وقوة القانون، وتمدن الفكر، وانفتاح الناس بعضها على الآخر، كي يتقبل العراقيون بعضهم بعضا.. إن الديمقراطية لا يمكنها أن تعيش بلا حريات.. وان الحريات السياسية والفكرية لا تعمل أبدا، إن لم تضمن للإنسان حرياته الفردية والشخصية، وان لم تضمن للمجتمع حرياته المدنية والعامة.. وان لم يمارس النقد، وان لم تمارس المعارضة، وان لم يطرح الرأي الآخر حتى إن كان ضد أعراف وتقاليد بالية.

إن الحريات ليست هي الفوضى وشتم المثقفين كما يفهمها البعض، وان النقد ليس هو التنكيل وتشويه سمعة الناس وكيل الاتهامات الباطلة، بل هو المواجهة والتصويب والضمير الحي.. كما ان غلق النوادي الاجتماعية ليس شيئا مناسبا في عاصمة كانت في العصور الوسطى منارة الحضارة وسيدة البلاد.. وان الأخلاق ليست هي العادات السقيمة والانغلاق في الأقفاص، الأخلاق هي كيف تتعامل مع الناس.. كيف تخاطبهم، وكيف تتصّرف معهم، وكيف تحترم الآخر وإرادته وخياراته.. وكيف تكون أمينا على المال العام.. وكيف تؤدي الأمانة إلى أهلها.. وكيف تقود سيارتك بكل ذوق، وكيف تتعايش مع جيرانك وزملائك بكل محبة. الحريات لا تعني التدخل بشأن الآخرين، بل تعني أن لا تسئ التصرف، ولا تزرع الفتنة، ولا تثير الأحقاد ولا تعلن عن روح الانتقام ضد الناس الأبرياء، بل ضد كل المدانين بجريمة او جنحة ليحاكموا ويقتصّ منهم.

ولعل من أسوأ ما تتربّى عليه الأجيال أن تمتلئ عقولها بالتحيزات وتتشبع بالأهواء..وتتربى على هوس معين، أو فوضى لا أخلاقية .كما يقول ماكس فيبر- في حين يتطلب منا الأمر عكس ذلك كله، وخصوصا في العراق الذي يعيش اليوم صراعا عميقا بين تمرّد الأهواء والعواطف وبين الفكر الحر المتمدن، بين الحيادية وبين التعصّبات، بين الوطنية وبين الانتماءات الفرعية، بين مشروع حضاري وبين فوضى الولاءات.

إن الفجيعة تكمن ببعض المروجّين السياسيين، وأنصاف المثقفين العراقيين الذين ينطلقون من طائفية مقيتة ضد أناس أحرار، إن المتعصبين إلى لون معين، أو عرق معين، أو شرعة معينة.. بعيدا عن روح الحريات ومعانيها، لا يعرفون إلا رؤيتهم الضيقة جدا للحياة والأمور، فالتمدن عندهم كارثة! وهي رؤية لا تقتصر على الناس العاديين، بل تنتقل وبفجاجة لا نظير لها إلى بعض المثقفين والساسة والنخب المتماهية مع هذا ضد ذاك أو ذاك ضد هذا.

لقد زادت في هذا الزمن المتردّي كل موبقات بعض العراقيين، وقد كان العهد السابق يفرض من خلال سطوته الدكتاتورية وأدوات قمعه الشرسة على الجميع رؤيته الأحادية للعراق والعراقيين من دون أية حيادية، ولا أية موضوعية، بل يحرّم الديمقراطية والحريات، واليوم تجد ان بعض العراقيين أساءوا إلى الحريات المدنية، وقد انقسموا إزاء تقييم حياتهم.. إنهم يرفعون عهدا معينا، أو زعيما معينا، أو حركة معينة، أو حزبا معينا إلى أعلى السماوات في حين يجعلها عراقيون آخرون في أسفل سافلين، وقد استمعت قبل ثلاث سنوات إلى محاضرة لأحد المثقفين العراقيين جعل كل العراقيين أقواما من المتوحشين الذين لا يعرف تاريخهم إلا العنف والدم، وخلط الأخضر الحضاري بسعر اليابس السياسي وبطريقة فجة لا يمكن قبولها أبدا.

في مثل هذه المرحلة من انطلاق الفوضى العارمة لا الحريات الحقيقية، تتكتشف"حقائق"لم تكن موجودة سابقا بفعل الانغلاق والكبت وممنوعات الماضي السابق في حين تحولت الآن الاوضاع الفكرية من تكوين مناخات لحريات صحية إلى فوضى قيمية وطائفية وكتابات لا أخلاقية.. إنهم منقسمون بشراسة ليس إزاء تاريخهم، بل إزاء وجودهم، وكأن احدهم يريد محو الآخر وإنهاء وجوده.. جماعة ترى في مجتمع العراق كل القتل والعنف وحب الدماء منذ القدم حتى وصل الأمر أن يوصف العراقيون بأنهم بحاجة إلى ديكتاتور يحكمهم، وآخرون يمجدون ويتفاخرون بهذا الشعب العظيم الذي لا يمكن أن نجد من مثله أبدا في كل الدنيا وفي كل الوجود، جماعات حزبية ترى في تاريخ العراق نضالات أحزابها وتتشدق بمنجزات زعمائها وطغاتها، من دون الاعتراف بأي خطأ من الأخطاء أو جناية من الجنايات.. ويوجهون عسف كتاباتهم فقط ضد خصومهم السياسيين الذين يقابلونهم بالمثل، وهلم جرا!!، وكأن كل فصيل يمتلك تاريخا نقيا صنعته الملائكة، ومن دون مراجعة حقيقية لما سجله العراقيون عبر تاريخهم من حكم الطغاة، وجنايات هوس العسكر، وسياسات المتحزبين وصولا الى جرائم الارهابيين والمتعصبين إزاء إبداعات المثقفين والمبدعين!.

إن جيلا ملوثا كاملا في طريقه إلى الرحيل بعد انبثاقه في عصر التناقضات الإيديولوجية، وكان ولم يزل لا يرى في تاريخ العراق إلا نفسه من دون أية رؤية واسعة للحياة وللتاريخ وعوامل متغيرات الحياة.. إن ثمة متطلقين على واقع العراق وتاريخه ووجوده من هذا النمط الذي لا يريد سماع كلام كهذا، بل يصمت إزاء حالة ويثرثر في حالة أخرى..تجدهم لا يتحملون أي رأي مخالف، فان انتقد احد العراقيين أية ظاهرة من الظواهر السالبة، نصبّوا أنفسهم محامين من دون أن يعترفوا أنهم يساهمون في الجريمة كونهم لا يعترفون بما على الأرض من أخطاء وجرائم.

إن المتطفلين من المؤدلجين لا يختلفون في تعصباتهم عن المتطرفين السلفيين الذين لا يرون في العراق إلا عراقهم وحدهم وليذهب كل العراقيين إلى الجحيم!، إنهم لا يعرفون أي نسبية في التفكير، فكيف يعرفون نسبية الحياة؟ ومن المفجع أن تكتشف خواءهم الثقافي قبل أن يفضحهم عريهم السياسي!. إن ما يؤلم حقا أن يبقى جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية على نفس شعاراته وضمن أهوائه، ولم يتعلم من كل ما صادفه من أهوال عبر خمسين سنة.. ليليه جيل آخر تربّى على كل موبقات الزمن الجائر وتناقضاته!

إن تناقضهم مفضوح تماما، فهم ساخطون على الحريات المدنية والأحرار من المثقفين المتمدنين، ولكنهم يمجدون شعار الديمقراطية ويتكلمون باسمها! إنهم ساخطون على المجتمع، ويمارسون نفس آليات الإقصاء للآخرين والتمجيد بالسلطة والمسؤولين مثل وعاظ السلاطين.

إن الخلل ليس في القادة والمسؤولين فقط، بقدر ما هو منتشر في أوساط اللكامة والمصفقين والمهرجين والرداحين! إن مجتمعنا العراقي قد تحرر من قيوده الثقيلة، ويعيش اليوم في مناخ حر، لكن حياته محفوفة بالمخاطر نتيجة العسف بحرياته المدنية، ونتيجة سوء استخدام الديمقراطية، ونتيجة تناقض مواده الدستورية.

إن تفكير المجتمع والدولة معا ينبغي أن ينصّب أساسا في القضاء على الإرهاب، بدل الانشغال بغلق النوادي، وخلق الأزمات، وخنق الحريات.

إن الخلاص من فوضى القيم لا يتم إلا إذا منحت الحريات للمجتمع، وطبق القانون، واحترم العلم، وتهذبت الأنفس، وتطهرت القلوب من كل الاوصاب والأمراض.. وعليه، فهل سيعيد العراق تجديد نفسه على أيدي أبنائه المتمدنين الأحرار بلا كراهية، وبلا أحقاد.

مؤرخ عراقي

مركز بابل لحقوق الإنسان: المرأة في المحافظة تتعرض إلى العنف الجسدي والنفسي

بابل / إقبال محمد

في احدث تقرير لمركز بابل لحقوق الإنسان والتطور المدني حصلت عليه المدى
أكد ان هنالك انتهاكات عديدة للمرأة والطفولة في بابل.

وأشار التقرير انه رغم تسلم سبع نساء مناصب كأعضاء في مجلس محافظة بابل وأربع نساء في مجلس النواب ووجود فعاليات متنوعة خاصة بالنساء من قبل منظمات المجتمع المدني

إلا ان المركز سجل بعض الانتهاكات التي تخص واقع المرأة في المحافظة فما زالت تعاني من التعرض إلى العنف الجسدي والنفسي من قبل العائلة والمجتمع وخاصة جنوب بابل حيث دخلت (٢٥٠)امرأة للمستشفيات خلال عام ٢٠١٠ بسبب تعرضهن لحوادث ناتجة عن العنف والضرب ورفضن إقامة دعاوى ضد أولياء أمورهن أو أقاربهن.

وجاء في التقرير ان المركز سجل قتل أكثر من (٢٠) امرأة في عموم المحافظة بسبب أمور عشائرية تتعلق بالشرف ولم يتوصل التحقيق إلى معرفة القاتل.

كما أشار المركز في تقريره إلى وجود تسرب واضح في تعليم البنات في المراحل الدراسية وفي عموم المحافظة ولاسيما في شمال بابل بسبب الحوادث الأمنية التي تشهدها المنطقة ووجود مجاميع مسلحة كما تعرضت المرأة إلى القتل والإصابة بسبب العمليات الإرهابية على أيدي الأجهزة الأمنية حيث سجل المركز تعرض (٢١) امرأة للإصابة بنيران الأسلحة المختلفة وجاء في التقرير إلى ازدياد ظاهرة زواج الفتيات دون سن (١٣) وبشكل خارج المحكمة.

وبين التقرير ان المحكمة الجنائية أدانت أكثر من عشر نساء لاشتراكهن في عمليات خاصة ومختلفة في الخطف والسرقة ودعى التقرير الجهات المسؤولة من حكومة محلية ومنظمات مجتمع مدني للأهتمام بواقع المرأة لأنها تمثل نصف المجتمع وجاء في التقرير ان الطفولة في بابل تحتاج إلى الكثير من العمل لتحسين واقعها الصحي والتعليمي والثقافي حيث سجل المركز وجود أكثر من (٣٠٠٠) طفل من أطفال الشوارع يحتاجون إلى الدعم المباشر من قبل الحكومة المحلية ومنظمات المجتمع المدني لانتشالهم من واقعهم الخطير.

كما سجل المركز ملاحظات في مجال العنف الموجه ضد الأطفال من قبل الافراد والعوائل وأرباب العمل واستمرار تعرض الأطفال إلى الضرب والتعسف النفسي والجسدي وبنسبة لاتقل عن ستة أطفال من أصل عشرة أطفال.

وحسب تقرير المركز استناداً إلى استطلاع رأي بين الأطفال مازال هناك بعض الأطفال يتعرضون إلى العنف الناتج من الاعمال العسكرية والأمنية وكان من ضمنها تعرض طفل في شهر حزيران الماضي إلى التوقيف مع امه بالرغم من عمره لايتجاوز الشهر لغرض الضغط على والده لغرض تسليم نفسه للقوات الأمنية في شمال بابل كما سجل المركز مقتل (٢٤) طفلاً بحوادث عنف وانفجارات داخل المحافظة وخاصة شمال بابل.

واشار التقرير انه ينظر بقلق بالغ الى ازدياد عمالة الاطفال دون سن (١٥) في مهن شاقة وقاسية أدت إلى تعرضهم للعنف الجسدي والنفسي والاستغلال من قبل ارباب عملهم.

نعم.. نحن بعض المأجورين
فمن أنت يا رئيس مجلس محافظة بغداد ؟

د. صادق إطيمش

السيد كامل الزيدي رئيس مجلس محافظة بغداد تفتق ذهنه «الأخصائي باللغة العربية» عن وصف يليق «بشهاداته العلمية» في هذه اللغة الثرية المعاني والمصطلحات، عن واحد من هذه المصطلحات الذي أطلقه على اعتصام المثقفين في دار المدى وفي بقية المحافظات العراقية احتجاجا على حرص السيد الزيدي على تطبيق قوانين البعث قبل التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣، فكثيرون هم من يتمشدقون بالدين واللحى الطويلة وفي داخلهم امراض الماضي التي ورثوها من أفكار البعث بعد ان كانوا يصولون ويجولون في فرقه الحزبية ولهم الكلمة العليا في اجتماعات قصر المؤتمرات ولقاءات الرفاق في أمانات سر الفروع البعثية وعندما سقط الصنم الصدامي حولوا انتماءاتهم الحزبية الى ألقاب عشائرية براقة وذهبوا الى ساحة الميدان لشراء المحابس (للتختم باليمين) والسبح الطويلة والقصيرة، وحفظوا لازمة (مولانا) ليرددوها انشودة جديدة غلافها وطني وباطنها بعثي في السلوك والممارسات»(عن موقع براثا بقلم أحمد كريم الريس في ٢٠١٠/٥/١٤، فقد وصف «الرفيق» الزيدي هؤلاء المعتصمين والمحتجين وما نقلته وكالات الأنباء، والعهدة على الراوي، بأنهم « النفر المتوهم الذي يضم بعض المأجورين على قاعدة شبيه الشيء منجذب إليه « واعتبر الزيدي أن « الادعاء بان قرار مجلس المحافظة كبت للحريات باطل وكاذب «، واصفا المظاهرات التي شهدها شارع المتنبي «بالنفر المتوهم الذي ضم بعض المأجورين على قاعدة شبيه الشيء منجذب إليه «، داعيا المتظاهرين إلى « فهم القرار قبل التظاهر « (موقع صوت العراق الالكتروني في ٢٠١٠/١٢/٦، حقيقة أنه وصف يدل على التخصص الفعلي باللغة العربية من جامعة المستنصرية التي لم تنتبه إلا مؤخرا إلى هذه العبقرية في الحصول على الشهادة الجامعية دون أن تكون لدى هذا المتخصص الشهادة الإعدادية الواجبة لبدء الدراسة الجامعية

أصلاً..

«تصوروا كامل ناصر المياح الزيدي الرفيق الحزبي وعضو الفرقة المزور لشهادة الإعدادية واستحصل على شهادة البكالوريوس بطريقة التزوير لان حصوله على البكالوريوس كان على اثر شهادة الإعدادية المزورة ويعني ان كل الشهادات التي حصل عيها بعد ذلك تعتبر مزورة وهذا مبدأ قانوني يا مرشح دولة القانون وربما تمكن الزيدي وهذا ما تشير له المعلومات المؤكدة بالاتفاق مع مدير تربية الرصافة الثانية ومدير ثانوية ١٥ شعبان المسائية وبامر وزير التربية الدكتور خضير الخزاعي. (نفس المصدر أعلاه، براثا، أحمد كريم الريس).

نعم «رفيق».. نحن بعض المأجورين الذين إستأجرنا العراق للدفاع عن قيمه وحضارته وتراثه . نعم نحن بعض مأجوري الثقافة العراقية الذين يعون ما يقولون ويعرفون عن أي شيء يدافعون ولأي غرض يتظاهرون ولم يعتصمون، إذ أنهم أدرى بما سيؤول إليه الوَطن الذي يهمهم سؤدده وبناءه والسير به نحو عالم الحضارة والعلم والمعرفة وليس نحو عالم الالتزام والحرص على تطبيق قوانين البعث فاشية المقيتة والانحدار إلى أسفل درجات ألارتزاق على قوت الجماهير والكسب الحرام الذي يمارسه اليوم مَن لم يكن يملك شروى نقير بالأمس»، ومن يذهب الى بيت الزيدي الجديد يعرف هذه الحقيقة فمن يشتري بيتا بنصف مليار دينار وكان يسكن قبل سنة في قاعة مدرسة.

فمن أين حصل الزيدي هذا المبلغ من المال لكي يشتري هكذا بيت؟

نعم.. نحن بعض المأجورين من قبل العراق الذين نتظاهر ونحتج ونعتصم ضمن النهج الديمقراطي الذي نؤمن به، نحترم حرية الآخر ونسعى للدفاع عن حقوقه وحقوقنا التي لا نريد لها أن تضيع بين التزوير والسرقات، إلم يكن الأولى بك، يا سيادة الرفيق رئيس مجلس محافظة بغداد ان تتوجه لمكافحة ما نصت عليه تعاليم الدين الذي تتبجح بانتمائك إليه وإلى أحزابه السياسية . فتعاليم الدين الإسلامي لا تنص على معاقبة مَن يحتج على ظلم يعتقد أنه وقع عليه من قبل الحاكم المتسلط، خاصة أولئك الحكام الذين لا يزالون يحكمون بقوانين البعث . إلا ان هذه التعاليم التي تدعي التزامك بها، يا رفيق الأمس وإسلاموي اليوم، تعاقب على التزوير الذي، وكما يبدو من الأخبار، بأنك أحد فرسانه، حتى وإن كان الأمر يتعلق بتزوير شهادة « بسيطة « على مستوى الإعدادية أو المتوسطة أيضاً كما ورد في بعض الأحاديث المتواترة . كيف...؟ تقول لا عقاب رباني على التزوير والزور والمزورين ومن حقك ممارسته... ؟ سامحك الله مولانا الرفيق إن كنت هكذا جاهلاً بأمور بضاعتك التي تعتاش من وراءها، بضاعة الدين . يكفيك أن تلقي نظرة بسيطة على الآية ٣٠ من سورة الحج وعلى الآية ٧٢ من سورة الفرقان لترى الدرجات السفلى لموقع أهل الزور . والحمد لله الذي لم يبوأنا نحن بعض المأجورين هذه الدرجات الذي بوأ فيها أعداءنا .

أما السرقات، خاصة تلك التي تحدث في فترات زمنية قصيرة جداً بحيث لا يستطيع أحد إخفاؤها عن أعين الناظرين المليئة بالحسد، والعياذ بالله من شر كل حاسد إذا حسد،كشراء بيت فخم بمئات الملايين من الدنانير العراقية في فترة كان المشتري قبلها بوقت ليس بالبعيد لا يملك حتى غرفة من صفيح التنك التي تعتبر الآن، السمة التي تلازم أيتام المقابر الجماعية وضحايا البعث فاشية، فعقوبتها، اي عقوبة هذه السرقات معروفة تماماً لسيادتكم ولا حاجة لترديد الآية ٣٨ من سورة المائدة على مسامعكم، فأنتم العارفون بكل ما يخص هذه الزوايا في العمل الإداري .

إتق الله ايها الزيدي، ولا تزايد بما ليس لك به علم .فالمثقفون العراقيون المعتصمون والمحتجون أدرى بشؤون الثقافة وما يترتب على تحجيمها وتغييبها وقمعها من قبل أولئك الجهلة الذين لا تحتل الثقافة العراقية الأصيلة مكاناً في عقولهم، إذ ان هذه العقول مليئة بمخططات لا علاقة للثقافة والمثقف بها ولم تشغل يوماً ما حيزاً في نهجها الفكري ونشاطها الإبداعي في العلم والفن والأدب .

هذا الذي تصفه « بالنفر المتوهم المأجور « هم طليعة بنات وأبناء الشعب العراقي الذي قارع صاحب القوانين وقوانينه التي تسعى أنت اليوم لتطبيقها، وبما لغاية في نفس يعقوب، لا يعرفها إلا مَن خَبرَ أساليب البعث وأكاذيبه، خاصة أولئك الذين وصل بهم نشاطهم الحزبي إلى بلوغ الدرجات التنظيمية العليا، كعضو فرقة مثلا . إذ أن الخاصة والعامة تعلم تماماً أن نيل عضوية حزب البعث المقبور لا تتم إلا « بكسران رقبة « كم إنسان من خلال التقارير المخابراتية والتجسس على الآخرين وحتى إيصالهم إلى الإعدام أحياناً، فكيف بمن يتبوأ عضو فرقة مثلا ...؟

كما قلنا، ايها السيد الرئيس حفظه الله ورعاه، رئيس مجلس محافظة بغداد، إن هذا النفر من المأجورين سوف يظل أجيراً للعراق وللثقافة العراقية يدافع عنهما بكل الوسائل السلمية الديمقراطية المتاحة له في العراق الجديد، فعهد البعث فاشية القمعية ولى إلى غير ر جعة، كما تعلمون سيادتكم . أما إذا كنتم غير متأكدين من ذلك لحد الآن، وتهديداتكم بالاستمرار في تفعيل قوانين البعث قد تعني ذلك، والله أعلم، فما عليكم إلا الرجوع لأن تفكروا بما كنتم عليه قبل التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣، إذ قد يساعدكم ذلك على اكتشاف شخصكم القديم مرة أخرى لمقارنته بما انتم عليه الآن فتتأكدون بذلك أن عهد البعث ولى وإلى غير رجعة وإن قوانينه ومنفذيها والساهرين على استمرار فعلها اليوم سيلتحقون بحزبهم البغيض غدا .

الرجل المنسي الذي صار مشهورا

حسن النواب

لم يصدق الرجل البسيط، ان نجمه سيبزغ ويتألق بهذا الشكل المثير على جميع الأصعدة الإعلامية، فجميع وكالات الأنباء المحلية والعربية والعالمية نقلت قراره الظلامي عبر القنوات الفضائية والصحف ومواقع النت، ولو كان هذا الرجل العادي جدا يعلم ان هذه الشهرة الضاربة التي نزلت عليه والقت الضوء الساطع على شخصه ستكون بهذه الإثارة وهذا الألق، لكان قد سارع بتنفيذ فرمان الممنوعات هذا منذ زمن بعيد، لا احد اسعد من هذا الرجل المتواضع بفكره هذه الأيام، بعد ان اصبح حديث الناس في البلاد وان اسمه صار يتردد على كل لسان وان نجمه صعد بشكل صاروخي وترك رجال الساسة الآخرين يتحسرون على الشهرة التي خطفها منهم بغفلة عين، صار هذا الرجل المنسي فجأة اشهر من مسميات عزيزة على قلوبنا مثل قاسم ابو الكص وكباب الربيعي وشربت حجي زبالة وكبة السراي وسوق الشورجة ومقهى الشابندر وحتى ملهى الطاحونة الحمراء، بل ان شهرته صارت اكثر سطوة ونفوذ من جميع المناصب السياسية المهمة، وصار هذا الرجل بعد سطوع نجمه يرعد ويزبد ويهدد ويتوعد ويزلزل الأرض تحت اقدام المثقفين والمؤسسات العريقة التي بوسعها ان تلغي كل تأريخه الخلب بقطرة حبر واحدة كرفيق زيتوني من طراز خاص ايام النظام السابق أضف الى ذلك الريبة من مؤهلاته العلمية المتواضعة التي حصل عليها بشكل غامض يدعو الى الأسف والشفقة، وحين قرر هذا الرجل التلاعب بأمزجة ورغبات واعراف وحريات الناس وغمس اصبعه الجاهل بدواة حبر الثقافة، لم يدرك ان مغامرته الظلامية هذه لأخطر بكثير من اشعال البلاد بالمفخخات والعبوات والأحزمة الناسفة، لكن هذا الرجل يبدو ان هناك من يسنده بالخفاء ويدفع به الى هوة مظلمة وهو لا يدري في لجة حماسه وبروز اسمه بات لا يدرك المصائب المريرة التي ستقع على رأسه في نهاية الشوط، واذا كان هذا الرجل يعتقد او يتصور ان هناك حشود من الناس البسطاء تقف مع قراره التعسفي الذي ذكرنا بدكتاتورية بائدة اصبح مصيرها اخيرا في حفرة مظلمة، فعليه ان لا ينسى ان هناك على الضفة الأخرى قوافل تترى من فئات الشعب المتنورة التي لن تسكت على هذا الظلم الذي يحاول ان يبسطه على البلاد، فمثلما تظن ان ظلامك سادر، عليك معرفة ان صباحات العراقيين هادرة ولا تعرف المهادنة وان صبرها اذا ما انهمر سيغرقك في بحر دموعها وحرمانها وغضبها، واذا كنت ايها الرجل تدعي حرصا على تقاليد البلاد وحفاظا على قداستها كان الأولى بك ان تنتشل ملايين الأرامل واليتامى والثواكل من تشردهم وشظف العيش الذي يغرقون به حتى هامات رؤوسهم، وكان الأجدر بك ان تطهر المؤسسات الخدمية التي تشرف عليها، ولكن يبدو انك تغض الطرف عنهم لغاية بنفس يعقوب!؟، وقد برهنت بشكل لايقبل الشك عن عشقك للظلام الى حد الشغف وان حلمك برؤية بغداد عبارة عن غمامة من الظلام تموج بوصايا التخلف والجهل والبدائية الساذجة، ولا ادري اي سر يكمن بروحك وفي لب عقلك يدعوك الى هذا السلوك الغريب والعناد والعنجهية التي تنعشك وتضعك في مقدمة مراتب الصفوة بين اقرانك من الذين يسعون الى اشاعة الظلام كبديل عن النور الذي نحاول جاهدين بعد زوال الدكتاتورية من بسطه على ارض السواد، ولكن يبدو اننا توهمنا كثيراً.. اذ ان الذي يحدث امام انظارنا الآن من بطش يصدر منك او من الذين يشبهونك يدعونا نقتنع ان أصنام أخرى اشد فتكا من الصنم القديم ستعبث دون رحمة بناموس الشعب وثروات البلاد

الحريات أولا

الحملة الوطنية من أجل عراق ديمقراطي متحضر

العدد (1985) السنة الثامنة - السبت (11) كانون الأول 2010

http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

قضم الحريات باسم مكافحة الرذيلة!

أثار قرار مجلس محافظة بغداد إغلاق النوادي ومحلات بيع المشروبات والبارات في العاصمة، ردود فعل شتى.

فهو من جانب اغضب أنصار الحريات والحقوق المدنية وقيم المواطنة، ودفعهم إلى رفع أصواتهم احتجاجا في مظاهرات واعتصامات سلمية، جرت في بغداد والعديد من مراكز المحافظات الأخرى. وهو في المقابل، وكما اظهر الهجوم قبل يومين على دكان مشروبات مغلق في شارع السعدون وتفجيره، أيقظ وحفز مارد عنف وارهاب خطيرا، ظل في الفترة الماضية مستغرقا في نوم اضطراري.

وقد برر صانعو هذا القرار خطوتهم بالقول انها جاءت استجابة لـ «الشكاوى العديدة التي قدمت من أهالي بغداد، لا سيما المناطق التي تشهد انتشارا للنوادي والمراقص..»، حيث أصبحت «الراقصات على بعد أمتار من منزل المواطن البغدادي»، في حالة تشكل «اعتداء على حريات وتقاليد أهالي بغداد».

وعلى افتراض صحة هذا الكلام (وهو ما نختلف معه) فان من حق مجلس المحافظة بل ومن واجبه، أن يتخذ الإجراءات الضرورية لمعالجة أسباب الشكوى. ومن المنطقي ان ينحى التفكير في هذه الحالة، وفي ضوء نصوص الدستور حول احترام الحقوق والحريات العامة والشخصية، نحو مراجعة الضوابط والتعليمات ذات الصلة، وتشديدها بما يمنع المرافق المذكورة من تجاوز حدودها. ومن ذلك، مثلا، ان يحصر نشاطها داخل القاعات المغلقة، وان يفرض عليها عدم ايذاء مشاعر الآخرين بما يخرج منها من أصوات، وما يعرض في واجهاتها من صور.

الا ان مجلس المحافظة وضع الدستور عمليا وراء ظهره، وعمد بالقرار الذي اتخذه وأوعز بتنفيذه، إلى نفخ الحياة في قرار صدامي نافذ شكليا لكنه ميت واقعيا، بحكم تعارض أحكامه مع نص الدستور وروحه.

وبذلك يكون المجلس قد استحوذ دون وجه حق على صلاحية التشريع، التي هي من اختصاص البرلمان وحده.

وكانت النتيجة اغلاق المرافق المشار اليها جميعا، ومعظمها دكاكين لا رقص فيها ولا موسيقى ولا هم يحزنون! كما ان قسما منها مجاز رسميا، ومن ثم فان اغلاقه يشكل تجاوزا على جانب من الأسس نفسها التي أعلن ان اصدار القرار يقوم عليها.

والانكى من ذلك ان الإغلاق شمل النوادي الاجتماعية، وفي مقدمتها نادي اتحاد الأدباء والكتاب، المؤسسة الثقافية والتنويرية الكبرى والقلب النابض للحركة الأدبية والفنية والفكرية في العراق. وبذلك وضعه، تعسفا وظلما، في صف المحلات السوقية الرخيصة! ومعلوم من جانب آخر ان الكثير من المرافق المجازة المشار اليها أعلاه تعود إلى مواطنين مسيحيين، وتشكل مصدر رزقهم وعيشهم. ويحار المرء واقعا في كيفية تفسير الإقدام على إغلاقها في هذا الوقت بالذات، الذي يتعرض فيه المواطنون المسيحيون عامة إلى حملة همجية حاقدة، تستهدف إفراغ العراق منهم ومن الاقليات الأخرى غير المسلمة، وقد أجبرت بالفعل أعدادا متزايدة منهم على الهجرة إلى الخارج.

فهل لا يدرك أصحاب القرار في مجلس محافظة بغداد انهم بذلك يسهمون، شاءوا أم أبوا، في «إفهام» المواطنين المسيحيين ان «لا خبزة» لهم في هذا العراق، الذي هو أصلا وطنهم هم، وفي دفعهم للجوء إلى الخارج؟ ويأتي هذا كله في الوقت الذي تضج فيه بغداد وأهاليها بالشكوى من حال مدينتهم المحزن، ومن وضع الخدمات المثير للسخط، وفشل الأداء الخدمي وغير الخدمي لمجلس المحافظة نفسه، رغم المليارات الوفيرة التي وضعت تحت تصرفه. فهل ان المجلس بصولته «الايمانية» الحالية يحاول التغطية على اخفاقاته المبينة، وحرف الأنظار بعيدا عنها، وتجنب المراقبة والمحاسبة من جانب الناس والصحافة؟ خاصة وان بغداد تستعد لاستلام مليارات إضافية (خارج الميزانية) للتهيئة لاستضافة القمة العربية؟.

وقد بذل أصحاب القرار في المجلس وما زالوا جهودا هائلة لنفي الدوافع الحقيقية لحملتهم، لكنهم لم ولن يستطيعوا إنكار حقيقة انها ليست «يتيمة» من دون أصل أو جذر. فالجميع يعلمون أنها تأتي في سياق حملات متتابعة تشنها مجالس المحافظات هنا وهناك، تحت عناوين متباينة تبدأ بالمشروبات الكحولية، وتتسع لتمتد إلى الموسيقى والغناء كما حدث في بابل، ثم تتمدد لتشمل السيرك الذي لا مشروبات كحولية فيه ولا موسيقى أو غناء، مثلما شهدت البصرة!.

وكان واضحا في حينه ان سيرك البصرة لن يكون نهاية المطاف.

فالمطلوب في هذه الحرب المعلنة «على الرذيلة»، هو رأس الحريات المدنية والشخصية التي يكفلها الدستور، ولا اقل من ذلك.

ولكن نظرا إلى ان إطاحة هذا الرأس مباشرة هدف صعب المنال، يقف دونه ملايين العراقيين المتشبثين بحريتهم التي هي عمليا كل ما فازوا به حتى الآن في ظل التجربة الديمقراطية، فان من ينظرون ابعد في مجالس المحافظات ومن وراءها، أوصوا ويوصون بالقضم التدريجي.

وذلك ما كنا ولا نزال شهوده.

وهو ما لا يمكن القبول به أو السكوت عليه.

افتتاحية «طريق الشعب» ص١
الخميس ٩ / ١٢ / ٢٠١٠

في الذكرى 62 للاعلان العالمي لحقوق الانسان

العراقيون قلقون من توجهات بعض مجالس المحافظات للتضييق على الحريات الشخصية والعامة

الناصرية / حسين العامل

تمر الذكرى الثانية والستين لصدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اقرته الجمعية العامة للامم المتحدة في العاشر من كانون الاول عام ١٩٤٨ وسط تصاعد قلق العراقيين من توجهات بعض مجالس المحافظات للتضيق على مساحة الحريات الشخصية والعامة التي كفلها الدستور العراقي والاتفاقيات والمعاهدات الدولية .

وقد اكدت شرائح اجتماعية مختلفة للمدى قلقها من ان تكون تلك التوجهات مقدمة لتوجهات اخطر لخنق الحريات بجميع اشكالها مشيرين الى ما قامت به بعض الجهات الدينية المتشددة في مجالس المحافظات من عرقلة لإقامة مهرجان بابل الدولي هذا العام ومنع مهرجان الاغنية الريفية في البصرة والحيلولة دون تقديم عروض سيرك في المدينة ذاتها واغلاق جميع أندية العراق بما فيها الاندية الاجتماعية والثقافية، فضلا عن منع تدريس مادتي الموسيقى والمسرح في معهد الفنون الجميلة ،عادين ذلك استنساخ لتجربة طالبان في افغانستان التي من شانها ان تجعل المدن العراقية شبيهة بقندهار الافغانية .

وفي ردت فعله على ما تقوم به بعض مجالس المحافظات من تضيق على الحريات العامة اعرب المواطن حسون الشنون عن خيبة امله مما تقوم به تلك المجالس من تضييق على مساحة الحريات العامة قائلا:

ان ما يجري من ممارسات للتضيق على الحريات الشخصية والعامة يبعث على خيبة الامل لدى كل المتحضرين والمتمدنين والاوساط الثقافية والاجتماعية الواعية والتي تطمح الى بناء دولة عصرية متنوعة التوجهات والموارد الاقتصادية مشيرا بذلك الى انعكاس قرار مجالس محافظة بغداد القاضي باغلاق المرافق السياحية الترفيهية سلبا على الاقتصاد العراقي الذي يمكن ان يزدهر عبر الاستثمار السياحي .

وكان العشرات من المثقفين العراقيين اعتصموا، الجمعة الماضية، في شارع المتنبي المخصص لبيع الكتب وسط العاصمة العراقية بغداد لإعلان رفضهم لاي تضيق للحريات العامة فيما وقع أكثر من ٢٠٠٠ شخص بيانا يطالب الرئاسات الثلاث بإلغاء القرارات التي اتخذها مجلس محافظة بغداد مؤخرا والتي اعتبروها محاولة لإعادة الحياة إلى الوراء .

فيما عد الكاتب المسرحي علي عبد النبي الزيدي تلك التوجهات تعبيرا عن مواقف مؤدلجة يمكن ان تفضي الى مستقبل ظلامي ان كتب لها النجاح واوضح للمدى قائلا:

ان هذه التوجهات التي يقف وراءها العديد من المواقف المؤدلجة هي اشارة واضحة لمستقبل ظلامي قادم.

واضاف ارى من الضروري ان تسود ثقافة الاختيار في واقع الدولة العراقية الآن على اعتبار ان التغيير الذي حصل في العراق جاء ليشطب مرحلة مظلمة من تاريخنا المعاصر.

ويصف المعنيون بشؤون الحريات لائحة حقوق الانسان بحجر الاساس الذي اتاح للامم المتحدة اصدار العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الضامنة لحقوق الانسان والتي لها صفة الإلزام. ويعدونها اول وثيقة تصدر عن الامم المتحدة وتتبنى حماية الحقوق والحريات .

ومن جانبه قال المواطن كريم فرهود للمدى:ان ما تشهده العديد من المدن العراقية من توجهات خطيرة للتضييق على مساحة الحريات العامة يعد انتهاكا لبنود الدستور الذي كفل تلك الحريات.

وحذر فرهود من مغبة السكوت على تلك التجاوزات بالقول»ان هذه التوجهات خطيرة وان مرت فسوف يكون القادم اشد خطورة وباهض الثمن وسيطول حتى الحريات الفكرية والدينية والسياسية».

وعد فرهود فرض الراي الأخر بالقوة مقدمة لبروز دكتاتوريات لا تقل شأنا عن دكتاتورية النظام السابق.

وفي معرض حديثه عن اهمية الاعلان العالمي لحقوق الانسان يقول مدير مكتب وزارة حقوق الانسان في ذي قار الحقوقي محمد راضي بحر:

ان اهمية الاعلان العالمي لحقوق الانسان تكمن بكونها اول وثيقة تصدر عن الامم المتحدة وتتبنى حماية حقوق الانسان وضمان حرياته، واضاف وعلى الرغم من كون الاعلان اعلانا غير ملزم للدول الا انه كان القانون الاساس الذي من خلاله اصدرت الامم المتحدة العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الخاصة بحقوق الانسان والتي لها قوة الالزام كالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرين عام ١٩٦٦ والبروتوكولين الملحقين بهما وكذلك اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٨٩ واتفاقية سيداو المعنية بالقضاء على جميع اشكال التميز ضد المراة واتفاقيات اخرى. لافتا الى اهمية الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي تضمن ٣٠ مادة في احترام وصون الكرامة الانسانية وضمان حقوق الافراد بدون تمييز بسبب الجنس او اللون او المعتقد .